

خاتمة المستدرك

[194] ولم يزد على ما في الخلاصة (1) شيئاً، وما في الخلاصة مأخوذ بعينه من الغضائري كما يظهر من نقد الرجال (2). وقد أكثر المحققون من الطعن فيه والایراد عليه بوجه ذكرها مع ما عندنا: الاول: ما قرر في محله من ضعف تضعيفات الغضائري وعدم الاعتماد الثاني: أن الصدوق الاخذ عن محمد بن القاسم المصاحب له، الذي قد أكثر من النقل عنه من هذا الكتاب في أكثر كتبه، وما يذكره إلا ويعقبه بقوله: رضي الله عنه، أو رحمه الله، وقد يذكره مع كنيته، كيف خفي عليه ضعفه وكذبه، وعرفه الغضائري بعد قرون. الثالث: كيف خفي كذبه وضعفه على الجماعة الذين رَووا هذا التفسير - الموضوع بزعم الغضائري - عن الصدوق؟ وهم: محمد بن أحمد بن شاذان والد أحمد شيخ الكراجكي كما مر، وجعفر بن أحمد شيخ القميين في عصره، صاحب الكتب الكثيرة كما تقدم في الفائدة الثانية في حال كتبه الأربعة (3)، وهو أيضاً شيخ الصدوق (4) كما يأتي، والحسين بن عبيد الله الغضائري كما في اجازة الكركي، والجليل محمد بن أحمد الدورستي كما مر، ونص عليه الطبرسي في

الرجال اعتبروه ضعيف الحديث، وهو تفسير رواه عن رجلين مجهولي الحال، وهو يسنده إلى أبي الحسن الثالث الهادي عليه السلام، والقصر غير المهرة يعتقدون أن أسناده معتبراً، وحقيقة الحال أنه تفسير موضوع، ومُسند بابي محمد سهل بن أحمد الديباجي، ويحتوي في طياته على مناكير الأحاديث وأكاذيب الأخبار، وأسناده بالامام المعصوم مختلق ومفترى، انتهى". (1) رجال العلامة 256 / 60. (2) نقد الرجال 328 - 329 / 658. (3) تقدم في الجزء الأول صحيفة: 107 - 110. (4) انظر الفقيه 4: 100، من المشيخة.

(*)